



**Mounia Bennani-Chraïbi.- *Partis politiques et protestations au Maroc (1934-2020)*, (Rennes: Presses Universitaires de Rennes, 2021), 331p.**

مونية بناني الشرايبي.- الأحزاب السياسية والاحتجاجات في المغرب 1934-2020 (رين: منشورات رين المنشورات الجامعية، 2021)، 331ص.

يعتبر كتاب الأحزاب السياسية والاحتجاجات في المغرب (1934-2020)، الصادر العام الماضي باللغة الفرنسية عن منشورات جامعة رين، أحد أبرز المراجع التي تجدد

التساؤل حول العمل الحزبي في المغرب وتاريخية تأثره العميق بواقع طويل الأمد داخل نظام مشيد لكي يضمن لذاته الاستمرارية على الحالة التي هو عليها. ولئن لم تُخف الباحثة مونية بناني الشرايبي أنها استعانت بأدوات الاجتماع السياسي للإحاطة العلمية بطبيعة هذا العمل، سيكتشف القارئ أن الكتاب لا يخاطب الأكاديميين فحسب، بل أيضا كل المتخصصين والمهتمين بالمجال السياسي وعلاقته بالتوترات المجتمعية التي عرفتها المملكة في الفترة الممتدة بين منتصف ثلاثينيات القرن الماضي ونهاية العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين. ولذلك، وجدت المؤلفة نفسها، في رحلة الكتابة عن خصائص الأشخاص المتحزبين ومساراتهم، مدفوعة إلى دراسة ظروف تطور الأحزاب ومختلف التحولات التي طالتها باستحضار شيوع استراتيجية توظيف الشارع العام في حسم القضايا العالقة، ولاسيما أن الناس، في السنوات الأخيرة، ما عادوا يعتمدون فقط على الأحزاب السياسية والاستحقاقات الانتخابية للتعبير عن تفضيلاتهم وانتظاراتهم، ولكنهم يلجؤون أيضا إلى ديناميات الاحتجاج بمختلف أشكالها وأساليبها (مسيرات، ووقفات، ومظاهرات، وإضرابات، واعتصامات...)، حتى أن هذه الاستراتيجية أصبحت تعتبر، من قبل عديد الباحثين، جزءا لا يتجزأ من مسلسل عميق من التحولات المجتمعية التي تشهدها دول العالم، والمملكة المغربية لا تشكل استثناء في هذا السياق. واقعيًا، تحدث الحركة الاحتجاجية لأن الناس لا يستطيعون الصبر على مظاهر عدم العدالة التي يتعرضون لها، وصور المعاناة التي يخبرونها، والمظاهر التي يظهرونها أمام الدولة، دون إغفال مسألة ضرورة التخطيط ورسم الاستراتيجيات، والعمل مع الآخرين، والتكيف مع البيئة السياسية بطريقة تنتج النجاح أحيانا والفشل أحيانا أخرى. لكن ما ينبغي التنبه إليه أن الدافع الجماعي لا يفسر كل شيء، بل من الضروري أخذ باقي العوامل البنائية بعين الاعتبار، أي تلك العلاقات طويلة المدى بين الجماعات والتنظيمات والمؤسسات في الدولة

والمجتمع كما يبيّن هذا الكتاب الذي يتألف (330 صفحة بالقطع الوسط، موثقا وفهرسا) من مقدمة وقسمين موزعين على سبعة فصول (ثلاثة منهم بالقسم الأول) وخاتمة.

بسلاسة في اللغة وتسلسل واضح في الأفكار، توضّح الباحثة المغربية في جامعة لوزان بسويسرا أن فكرة الكتاب جاءت نتيجة لغز وسخط في آن واحد. لغزنا إبّان التحقيقات في أرض الواقع منذ نهاية سنوات 1990 في محاولة للإجابة عن التساؤل الآتي: إذا كانت الأحزاب السياسية تثير خيبة الأمل، فما الذي يميز اللذين أو اللواتي ينخرطون فيها؟ فيما تفاقم السخط مع كل إعلان جديد "للاستثناء" المغربي. فغالبا، في نظرها، ما يتم اختزال المجال الحزبي في المواجهة بين الملكية والنخب، كأنه ساحة مهمتها الأساسية أن تمكن للملوك، ومن ثمة تحويل، وبطريقة دورية، "المعارضين لصاحب الجلالة" إلى "معارضين لصاحب الجلالة". ويكفي لفهم ذلك إلقاء نظرة على التحول الذي طاول حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. بعد أربعة عقود قضائها في المعارضة، تأقلم بسرعة مع العمل الحكومي وخرج منه مرغما بعد اثنتي عشر سنة، مع ما ميّز الوضع الجديد للحزب من انقسامات، وانشقاقات، وتوترات متكررة. واقترن ذلك بفقدان ناخبيه التقليديين، مع تعويض ضعيف بانضمام مجموعات جديدة غيرت بالتدريج ملامح مرشحي الحزب في الانتخابات. وعلى الرغم من تراجعها في الانتخابات التشريعية لعام 2016، أصبح في قلب حالة الانسداد (le blocage) التي عرفتها مشاورات تشكيل الحكومة من قبل حزب العدالة والتنمية. وسط ائتلاف من الأحزاب معظمها، حسب المؤلفة، وُلد في كنف الإدارة، وجد الحزب الإسلامي نفسه في مواجهة من يدافع على إدخال الاتحاد الاشتراكي إلى الحكومة. وبعد خمسة أشهر من الانتظار، أقال الملك رئيس الحكومة المكلف بتشكيلها وعين مكانه سعد الدين العثماني الذي لم يتأخر في تشكيل حكومة تضم حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، معتبرا القرار "أمرا سياديا" يتعلق بالمجال المحفوظ للملك. وليبدأ بعد ذلك ما أسمته بـ"الانتقام" من الديموقراطية في إحالة إلى الاعتقالات التي تلت أحداث الريف سنة 2017، وجرادة سنة 2018، واعتقال المؤرخ المعطي منجب، وكذا "الاستراتيجية الجنسية" التي تقوّض الصحافيين.

وضمن هذا الإطار، قد يلاحظ القارئ بالرجوع إلى مختلف فصول هذا العمل أن المؤلفة اختارت مقاربة علائقية للظاهرة الحزبية، ومنظورا يراعي إعادة تشكل الصراع السياسي في سياق متسم بتعددية محدودة، على نحو سمح لها بتجاوز السرديات واليقينيات المأسسة التي تهمين على عديد من الأبحاث حول الأحزاب السياسية في المنطقة العربية، وضمنها المغرب. وبقدر ما مثلت تراكماتها وأبحاثها الميدانية الفردية والثنائية والجماعية المادة الأولية لهذه المقاربة، ساعدتها أيضا قراءتها المتنوعة للمخزون المعرفي حول الظاهرة الحزبية في تكوين رؤيتها

الخاصة للإجراءات والترتيبات التي تلجأ إليها الجهة الفاعلة والمركزية لتنظيم المجال الحزبي في المغرب، وطبيعة الصراع القائم حول بناء المؤسسات السياسية والدولة "الحديثة". وللإشارة، باستثناء كتاب بيونبي دوريزيت (Pionnier de Rézette) حول الأحزاب السياسية إبان فترة الحماية، يبدو أن أغلب الأعمال تشدد على أهمية الملكية في هيكله الواقع الحزبي. وبينما قاربت المنشورات التي تناولت الموضوع بعد الاستقلال الظاهرة في علاقتها بثبات الثقافة السياسية السائدة، أو في تشابكها مع الديناميات التي كانت تحرك المجتمع آنذاك، اهتمت الكتابات الحديثة للظاهرة بمرور السلطة أو الملكيات في المنطقة بالتركيز إما على أطوار الانتقال أو اللعب المؤسساتي.

ولعل كتاب أمير المؤمنين الذي ألفه الباحث الأمريكي جون واتربوري (John Waterbury)، والفلاح المغربي المدافع عن العرش لصاحبه ريمي لوفو (Rémy Leveau)، قد يعينان الباحث على فهم هذه المستويات الترابطية والتنظيمية. فالمؤلف الأول لا يرجع بقاء النظام الملكي إلى تعبئة الشرعية الدينية والتاريخية فحسب، ولكن بشكل أكبر إلى الاستخدام الدفاعي للسلطة السياسية والحفاظ عليها في مواجهة انقسام نخبة محدودة. وفي رصده للاستمرارية على مستوى الثقافة السياسية، يعتبر واتربوري أن السلوك السياسي للملك ونخبته لا يزال مشعبا بعادات المخزن والقبلية على الرغم من التقلبات الاجتماعية التي سببها نظام الحماية. من خلال هذه الرؤية، فإن الأداء المتسم بالزبونية على الساحة السياسية المغربية يُفسر هشاشة التحالفات، وغياب التماسك بين الأفعال والائتلافات مع الإيديولوجية المعلنة، ويكرس تأسيس هذه الساحة باعتبارها مكان لاستقطاب النخبة السياسية. وبصرف النظر عن الانتقادات العديدة لأطروحة واتربوري حول الملكية بحسب المؤلفة، ظل كتابه، إلى يومنا هذا، مرجعا مهما في تحليل الحياة السياسية المغربية، سواء تعلق الأمر بتفسير مكانة "المخزن" أو انقسام "النخبة السياسية" أو المركزية الاقتصادية والسياسية "للعائلات الكبرى". بدوره، شكل كتاب لوفو حول قواعد العمل السياسي (استمالة النخب وتحالف الملكية والأعيان) أحد أبرز القراءات المُفسرة للواقع السياسي الوطني، حتى أصبحت تصنيفاته للنخب أرضية لعلم الاجتماع الانتخابي في المغرب. بالنسبة إليه، يعكس المشهد الحزبي الوطني المعاصر (أي غداة الاستقلال) توازنا تحقق نتيجة سياسة الاستقطاب التي تُرجمت عمليا بتحالف الملكية مع نخب متجذرة محليا واجتماعيا. من ثمة، كان تحالف الملكية مع الأعيان القرويين "خيارا سياسيا" في صراع الملكية مع المعارضة. والنتيجة أنه غداة الاستقلال، كنا نسمع الأحزاب والنقابات وهي تدعي ممارسة السلطة باسم الكتل الجماهيرية التي لم تكن لها تمثيلية إلا بشكل محدود، بيد أن النظام الملكي قد أزاح هذه الأحزاب والنقابات بدون صعوبة تُذكر بفضل دعم العالم القروي والقوات المسلحة، ورفض دوما أن يرهن نفسه بشكل مباشر من وراء تشكيلة سياسية ما، وظل يسهر على تأمين نوع من

التعددية من بين أولئك الذين يعبرون عن وفائهم غير المنقوص لفكرة السلطة الملكية ولشخص الملك بالذات، ليهيمن بكامل السهولة في إطار المعيش اليومي، إلى درجة تسمح بالقول أن إعادة تشكيل المشهد السياسي أدت إلى قيام الأحزاب بالتأقلم مع الآثار المقصودة وغير المقصودة لقواعد اللعبة القائمة، حتى صارت قوتها تكمن في ضعفها.

أخذنا في الاعتبار هذه الخلفية المعرفية، تكشف الشرايبي أن رهان كتابها يتمثل في إجراء تحليل اجتماعي - تاريخي قائم على العمليات في أعقاب محاولات التغلب وتجاوز التوترات بين "البنية" و"الفعل". تم ذلك، من ناحية أولى بمحاولة فهم كيف يؤسس العمل الحزبي لاستيعاب المخاطر والنضالات التي من خلالها تحتل الملكية مكانة مركزية. ومن ناحية أخرى، من خلال السعي إلى وضع نموذج صريح شامل "للصيغة" المغربية، مما يفسح المجال أمام تحقيق طموح تطلب الاشتغال عليه عقوداً من الزمن، والمتمثل في العمل بطريقة ميدانية تراكمية ونقدية. تأسس على هذا الطموح، فالموضوع الذي تعالجه المؤلفة في هذا الكتاب هو نتاج أبحاث امتدت لأزيد من ثلاثين سنة، وهي بالأساس دراسات استقصائية حول شروط تطور وتحوّل الفعل الحزبي في المملكة في علاقته مع الديناميات الاحتجاجية المتعددة الأشكال.

وبوجه عام، فإن هذا المفهوم العلائقي والاجتماعي-التاريخي يفتح آفاقاً للمقارنة، التي لا تزال ضعيفة الاستكشاف، ويتيح الالتفاف على التحيزات المهيمنة التي تواجه البحث والاشتغال على الأحزاب السياسية في سياق التسلط. وفي حالة المغرب، في تقديرها، من المناسب بوجه خاص دراسة ظاهرة "الأعيان" لدى "أحزاب المناضلين" السابقة، وفقاً لمنظور مجرد الظاهرة الحزبية من طبيعتها وحميها من المقاربات الغائبة. ومن هنا، يتمثل التحدي برتمته في استعادة الملامح الاجتماعية للجهات الفاعلة المعنية، والأساس الاجتماعي لنظم عملها، وطبيعة الموارد التي تعتمد عليها، واستراتيجيات تعبئتها. ومن المهم أيضاً تحديد التعديلات التي تسمح لرأس مال سياسي بأن يكون ناجحاً في ميدان سياسي في سياق وزمان محدد.

وقد تناولت المؤلفة تكوينات وتغييرات المشهد الحزبي المغربي خلال ثلاثة تسلسلات تاريخية، مقسمة وفقاً للتواريخ تشكل "نقاط تحول" أو "بدايات جديدة"، سواء من خلال الخطاب العلمي أو من خلال روايات الجهات السياسية الفاعلة، ونشأة الحدث الحزبي في إطار الحركة الوطنية، في ظل الحماية الفرنسية، بين عامي 1912 و1956 (الفصل الأول)؛ وتشكيل المشهد الحزبي، بين عامي 1956 و1975، في سياق الصراع على السلطة بين "الملكية" وأحزاب الحركة الوطنية (الفصل الثاني)؛ وإعادة تشكيلها فيما يتصل بتأكيد الملكية كمؤسسة مركزية تنظم اللعبة السياسية، وفيما يتعلق بالضغط التي تمارسها أحزاب المعارضة البرلمانية في ميدان الاحتجاج بين عامي 1976 و1997 (الفصل الثالث).

تعد فترة التناوب في قلب الجزء الثاني، وتتميز بتحويل أحزاب المعارضة السابقة إلى أحزاب حكومية تكافح الآن من أجل الحصول على ولايات انتخابية في إطار نظام سياسي "يسود فيه النظام الملكي ويحكم"، بزيادة عدد الأحزاب السياسية، ولكن أيضا بزيادة امتناع الناخبين عن التصويت. وفي الوقت نفسه، تميل تعابير الاحتجاج إلى التحول إلى تعبير روتيني مستقل بدأتها عن الأحزاب السياسية (1998-2018). وبعد تسليط الضوء على انتكاسات المشهد الحزبي سواء داخل المؤسسات (الفصل الرابع) أو عن طريق صناديق الاقتراع (الفصل الخامس والسادس)، يعالج الفصل الأخير التحول الحاصل بين السياسة القائمة والفعل الاحتجاجي (الفصل السابع).

وخلصت الكاتبة انطلاقا من الدراسات والتحقيقات الاستقصائية حول نشأة الظاهرة الحزبية وإعادة تشكيلها، إلى نتيجة مفادها أنه إلى جانب التغيرات العميقة التي شهدتها المملكة، فإن التحرير النسبي للنظام السياسي وتديير "سنوات الرصاص"، أنتجت تأثيرات معقدة وغير متوقعة قادرة على تحويل السياسة الوطنية وتوسيعها، أو بعبارة اقتبسها الكاتبة مفادها أن "كل شيء يتغير لأجل أن يبقى الأمر على ما هو عليه". وقد أدى "الاستقطاب" بلا شك إلى تجريد الفاعلين السياسيين من "علامتهم التجارية"، بينما فتح لبعضهم مسارات من الترقى الاجتماعي. ويكافئ بعض النضال الذي كان سائدا في الأمس، حيث انضم المعارضون السابقون إلى المؤسسات واللجان الوطنية، مثل هيئة الإنصاف والمصالحة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان. لقد أدت هذه العملية إلى إعادة صياغة جزء من ذكريات القمع وساهمت في نشر مجال القانون في صفوف فئات اجتماعية واسعة. واليوم، في سياق يتسم بهيمنة السياسات النيو ليبرالية وتعثر المشاريع الاجتماعية، أصبح من الصعب على من هم في السلطة إدارة الاحتجاجات من خلال اختيار نخب جديدة أو تجديد شبكات عملائهم. والأكثر من ذلك، إذا كانت هذه الاستراتيجيات قد ساهمت لفترة طويلة في تقسيم المنافسين المنظمين وتقليل قدرتهم على التأثير في السلطة، فقد فتحت أيضا الطريق أمام توسيع وتمكين أشكال أخرى من المعارضة.

واقعيًا، يبدو أن هناك، في تقدير الباحثة، اختلال فج بين الاستراتيجيات التي تهدف إلى ترسيخ السلطوية، من ناحية، ومجموعة من التطلعات والتراكمات الاجتماعية على مستوى المجتمع من ناحية أخرى. فإذا كان الجهاز القمعي، على المدى القصير، يمكن أن يكون رادعا، فإنه، على المدى المتوسط، يسرع من العملية الجارية بالفعل، وهي تركيز المظالم على المؤسسة الملكية. وترى في هذا الإطار أنه مهما كان التسلط قويا فإنه ليس في منأى عن التأثير لأنه في ظل عدم وجود قنوات فعالة لتوجيه المظالم وآلية تضمن المساءلة من قبل أصحاب السلطة

الحقيقيين، فإن الظروف مهياة أكثر من أي وقت مضى للتعبيرات الاحتجاجية المدمرة التي نشأت وتراكمت على مدى العقود الماضية. ولأجل ذلك، سيكون من المفيد استئثار دروس الماضي والتحويلات الجارية محليا ودوليا، والتفكير الجاد في مشروع وطني تأهيلي يرفع منسوب الثقة في السياسة وممارسيها، إذ لا ديمقراطية حقيقية دون أحزاب قوية تمتلك قدرا وافرا من وضوح الرؤية والقدرة على تحمّل مسؤولية التوجه والاختيار، وجرأة الفعل وشراسة الدفاع عنه، خاصة عندما يتعلق الأمر بمصلحة الوطن والإعلاء الفعلي من قيمة مواطنيه. لماذا التركيز على هذه الفكرة مجددا؟ لأنه إذا كان الانفتاح السياسي قد حوّل الساحة الانتخابية إلى شيء متقلص، فإنه قد عزز، في المقابل، من اتساع الساحة الاحتجاجية، وتراكم المهارات والخبرات من جانب المحتجين، وتطور قدرات التنسيق الأكثر استقلالية وإبطال الميول الاستقطابية للنظام. تطور فرض نفسه بحكم الواقع، وتغذي أرقامه الدراسات العلمية والتغطيات الإعلامية، و"تسللت" ديناميته تدريجيا إلى تقارير المؤسسات الدستورية، بصورة ترفع من درجة الدفع بمكونات الطبقة السياسية إلى تجديد مضمون خطابها، وإعادة النظر في طرق عملها وهيكلها التنظيمية وتركيبية أعضائها، ووسائل وكيفيات تواصلها حتى تتمكن من مواصلة أداء المهام والمسؤوليات المنوطة بها بموجب الدستور التي تحتج به وقانون الأحزاب الذي تحتكم إليه في بناء أو تعديل البيت الداخلي الذي تأوي إليه في أثناء ذكرى التأسيس أو الانتخابات أو لحظة تشكيل الحكومات.

الحبيب استاتي زين الدين

جامعة القاضي عياض، مراكش